



كلمة
الجمهورية اللبنانية

تلقيه
كارولين زيادة
المندوب الدائم المعاون

أمام

اللجنة الخاصة
المعنية بعمليات حفظ السلام

٢٠٠٩/٢/٢٤ نيويورك في :

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

*Permanent Mission of Lebanon to the United Nations
866 United Nations Plaza, Suite 531, New York, NY 10017*

السيدة الرئيس،

أود بداية أن أتقدم، باسم وفد بلادي، منكم ومن أعضاء المكتب بأحر التهاني بمناسبة إنتخابكم لتولي إدارة أعمال دورتنا هذه، ولابد من الإعراب عن ثقتنا الكاملة بأن ما تتمتعين به السيدة الرئيس من حكمة وخبرة سيساهم مساهمة فعالة في حسن سير أعمالنا وتمكنينا من التوصل إلى النتائج المتواخة. كما لا بد لي من التقدم بالشكر إلى كل من السيد الان لوروا وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لإدارة عمليات حفظ السلام، والسيد سوزان ميلكورا وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة لإدارة الدعم الميداني، على الإحاطتين الهامتين اللتين تقدما بهما.

كذلك ينضم وفد بلادي إلى البيان الذي ألقته مندوبة المغرب باسم حركة عدم الانحياز.

السيدة الرئيس،

تكمن أهمية اجتماعنا اليوم ليس فقط في المواضيع التي نحن بصدد مناقشتها في إطار مراجعة التوصيات الواردة في تقرير السيد الأخضر الإبراهيمي حول عمليات حفظ السلام وتيسير انتشار القوات التابعة لها وعملية الاصلاح الاداري والميداني الجاري تنفيذها، إنما أيضاً في تزامنه مع محطات أساسية وتحديات تواجهها الانسانية جموعاً من استمرار حدة النزاعات المسلحة إلى أزمة التغيير البيئي وصولاً إلى الأزمة الاقتصادية وتداعياتها في مختلف المجالات.

وفي وسط هذه التحديات ، تضطلع إدارة عمليات حفظ السلام حالياً بدعم من إدارة الدعم الميداني، بإدارة ١٨ عملية منتشرة في ٥ قارات. وتضم هذه العمليات ١٤٠٠٠ عنصراً موزعين ما بين العسكريين وأفراد الشرطة وعناصر مدنيين، كل ذلك بميزانية بلغت ٢،٧ مليار دولار أمريكي.

أرقام تعكس محاولات جدية لل التجاوب مع متطلبات متزايدة على أنشطة حفظ السلام التي تقوم بها الامم المتحدة، فالسرعة التي تتشب فيها النزاعات تستدعي سرعة في حشد القوات وتأمين المعدات الازمة لها لتمكينها من الانشار السريع، وكل ذلك بالتنسيق مع السلطات الوطنية، في سبيل إيفاد المهام الموكلة إليها في المحافظة على السلام وتعزيز الاستقرار.

ونظراً لشعب مفهوم حفظ السلام وإنها النزاعات بات لزاماً أن يكون هناك تنسيقاً للجهود وشفافية في العمل لتقديم المساعدة المتكاملة في مناطق النزاعات في مجال التعمير والإعاش المبكر والمشاريع الإنسانية وقطاع الشرطة وحماية المدنيين، مما يساهم في الانتقال إلى مرحلة بناء السلام وترسيخه.

ويدعم وفد بلادي عملية المراجعة وخلاصاتها التي دعت الى تعزيز قطاع الشرطة وتفعيله نظراً لأهميته في عمليات حفظ السلام . كما يتطلع وفد بلادي لمتابعة إصلاح ادارة عمليات حفظ السلام ولمناقشة التقرير ذات الصلة في أقرب فرصة، ولا بد في هذا السياق من التأكيد على ضرورة قيام مكتب الشؤون العسكرية بمهامه على نحو أكثر فعالية وكفاءة وتعزيز قدراته على التخطيط الاستراتيجي والتنفيذي لمواكبة أعمال عمليات حفظ السلام الجاري تنفيذها حالياً أو تلك التي ستنفذ لاحقاً، وكذلك لتمكينه من الإشراف على تدريب وتأهيل العنصر البشري المشارك في مثل هذه العمليات.

السيدة الرئيس،

عندما يتحدث وفد بلادي عن عمليات حفظ السلام يستند إلى تاريخ طويل في هذا المجال. فمن عملية إنتشار الانتسو عام ١٩٤٨ ، إلى عملية إنتشار قوات الطوارئ الدولية اليونيفيل بموجب القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الامن عام ١٩٧٨ على أثر الإجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان، إلى اليونيفيل المعززة نتيجة صدور القرار ١٧٠١ على أثر عداون إسرائيل على

لبنان عام ٢٠٠٦، كلها عمليات حفظ سلام واجهت ولا تزال بجرأة وصلابة ظروف أمنية صعبة خلال تأديتها لمهامها.

وهذا ما لاحظه الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون أثناء زيارته إلى الجنوب اللبناني في ١٧ كانون الثاني من العام الجاري، حيث أشار أن اليونيفيل ساهمت في تحقيق عدد من الأهداف الأساسية التي حددها القرار ١٧٠١ وأن اليونيفيل والجيش اللبناني أوجدا مناخاً أمنياً جديداً في الجنوب اللبناني مما سيفسح المجال لتحقيق وقف دائم للنار وحل للنزاع. ولضمان تحقيق هذه الأهداف لا بد من التزام الأطراف في هذا المسار بغية التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١.

وإذا كانت اليونيفيل قد تمكنت من تحقيق أجزاء مهمة من ولايتها، فذلك نتيجة التزام الحكومة اللبنانية الكامل القرار ١٧٠١، والتعاون القائم ما بينها وبين الجيش اللبناني. فكيف السبيل للانتقال إلى وقف دائم لإطلاق النار وتحقيق النجاح في عملية حفظ السلام هذه؟

تشارك قوات اليونيفيل مع المواطنين اللبنانيين في مواجهة ليس فقط الارث القاتل الذي خلفته إسرائيل في جنوب لبنان حيث ألتقت ملايين القنابل العنقودية خلال عدوانه في تموز ٢٠٠٦، بل في الإصابات التي ألحقت بها هذه القنابل التي حصدت الكثير من المدنيين والأطفال والعاملين من ضمن فريق نزع الألغام. فالأخطر لا تكمن فقط في عملية إستعمال هذه القنابل المحظورة بشكل مناف للقانون الدولي الإنساني، إنما أيضاً في إمعان إسرائيل ورفضها تزويد الأمم المتحدة بمواقع إلقاء هذه القنابل.

كما تعاني اليونيفيل شأنها شأن اللبنانيين من الخروق الإسرائيلية للسيادة اللبنانية، ومن المماطلة الإسرائيلية في التجاوب مع جهود اليونيفيل لتأمين الانسحاب من منطقة شمالي الغجر، ناهيك عن رفضها الانسحاب من مزارع شبعا وتلال كفرشوبا مما يؤدي إلى تقويض هيبة اليونيفيل وعرقلة تنفيذ مهامها.

السيدة الرئيس،

بالامس عدد السيد الان لوروا وكيل الامين العام للامم المتحدة ؟ شروط لنجاح عمليات حفظ السلام، فشدد على أهمية التزام الجمعية العامة ومجلس الامن والامانة العامة والدولة المضيفة هذه العمليات. وباستعراض سريع لعمل اليونيفيل نجد أن كافة هذه الشروط متوفرة، فالجمعية العامة تدعم ومجلس الامن يؤيد والامانة في المقر العام وقيادة القوة في الميدان تؤدي عملها بمهنية عالية والحكومة اللبنانية توفر التعاون الكلي معها. فما الذي يحول دون استكمال المهمة؟

أملت علينا التجربة في لبنان ضرورة توفر شرط إضافي وهو قيام الطرف الآخر، أي إسرائيل، بتنفيذ الالتزامات الملقاة على عاتقها بموجب القرار ١٧٠١. فليس باستمرار احتلال الأرض والإمعان في خرق السيادة اللبنانية وإطلاق التهديدات بتدمير البنى التحتية والمنشآت المدنية والرد على خرق أدين بخرق أفتح وأوضح يتحقق الاستقرار.

لذلك لم ولن نتوقف عن مطالبة الأسرة الدولية بحمل إسرائيل على الالتزام بالمبادئ التي نص عليها الميثاق واحترام القرارات الصادرة عن الشرعية الدولية لاسيما القرار ١٧٠١.

السيدة الرئيس،

لابد لي في الختام من التقدم من الدول المساهمة بقوات اليونيفيل، قائداً أعلى وعناصر، بجزيل الشكر لمثابرتهم على القيام بمهامهم وسط تحديات كبيرة.